الدولة المدنية- والحكم الرشيد!

التوافق الوطني على مقومات الدولة هـو غاية أي حوار، بل هو شـرط أساسي لأي نظام ديمقراطي وذلك من بين الأنماط المختلفة للنظم السياسـية ، ومن هنا يتم تشـبيه أهمية مقومات الدولة بالنسـبة للنظام الديمقراطي بالأسـاس الذي يحمل أي مبنى أو بناية ، فعند الشـروع في بناء مبنى مـا يمكنُ الاختلاف على كل شئ ماعدا الأساس الذي يقام تحت الأرض.

عبدالملك السلال
Ssalala99@gmail.com

وفي النظام الديمقراطي لا سقف للخلاف على السياسات والبرامج والمواقف التي يتبناها نظام الحكم لأنها قابلة للتغيير بموجب نتائج الانتخابات00 ومع ذلك تبقى مقومات الدولة الديمقراطية ثابتة ، إن لم تتطور نحو الأفضل لتفتح آفاقا واسعة أمام التحديث الذي لن يتاتى إلا عبر مسيرة تراكمية من البناء السياسي والديمقراطي السليم القائم تلعب فيه الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وبقية شرائح المجتمع – على اختلاف أشكالها وتوجهاتها الأيديولوجية - دورا أساسيا - يترجم على الواقع (ألف باء) العملية الديمقراطية ويعكس جوهرها المضيء والمشرق التي وجدت أصلا من أجله وهـو حكم الشعب نفسه بنفسه لتتناغم وفق هذه القاعدة توجهات الأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية أو العمالية مع برامج الدولة أو الحزب السياسي الحاكم سواءً كان – ائتلافيا ، أو ذا أغلبية مطلقة الذي وصل إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع الذي اختاره الشعب وصولا إلى الذي يقودُ في نهاية المطاف إلى ولوج الدولة المدنية تحقيق الغاية المنشودة التي تعتبر من متطلبات العصر الحديث0

والدولة المدنية تنطلق أساسا من:

- الدولة المدنية تعني الحداثة ــ القائمة على مبادئ المساواة المترافقة مع مراعاة الحقوق، وتنطلق من قيم أخلاقية في الحكم والسيادة..
- خلق مجتمع عصري تذوب فيه جميع الكيانات في بوتقة واحدة تختفي فيه الفوارق والتمييز والأثنيات 00وهو ما يعدُ امتدادا لأهداف الثورة اليمنية { سبتمبر وأكتوبر }
- تثبيت مداميك السلم الاجتماعي في كافة أرجاء الوطن اليمني باعتباره الرافعة الأساسية والضمانة الأكيدة لديمومة تقدم عجلة البناء والتقدم وذلك يتطلبُ في الأساس حظر

ونزع جميع الأسلحة من القبائل والجماعات المسلحة والمليشيات بحيث تكون حصرا في يد الدولة00 لكن بعض شيوخ القبيلة المناهضين للوطن - يفهمون " الدولة المدنية" في اليمن على أن السلاح يكون في يد المدنيين 0

0 وهنا نلاحظ كيف أنهم قاوموا قانون نزع السلاح داخل المدن طويلا وبكل السبل عندما كانوا جزءاً من النظام .

إن تأسيس الدولة المدنية هو الكفيل بسيادة هذه الروح التي تمنع الناس من الاعتداء على بعضهم البعض من خلال تأسيس أجهزة سياسية وقانونية خارجة عن تأثير القوى والنزعات الفردية أو المذهبية، تستطيع أن تنظم الحياة العامة وتحمي الملكية الخاصة، وتنظم شئون التعاقد، وأن تطبق القانون على جميع الناس بصرف النظر عن مكاناتهم وانتماءاتهم وهذا بحد ذاته منظو امام مؤتمر الحوار ليبلور شكل النظام الجديد للدولة الذي ينطوي في اساسة على الحكم الرشيد.

وتمثل الدولة إرادة المجتمع.

يعني ذلك أن فكرة الدولة المدنية تنبع من الاجماع اليمني ومن إرادة الشعب..

وإذ تتأسس الدولة المدنية على هذا النحو فإنها تصبح دولة توصف بأوصاف كثيرة من أولها أنها دولة قانون

فالدولة المدنية تعرف على أنها اتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين، مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين بإرساء مبادئ العدل. فمن الشروط الأساسية في قيام الدولة المدنية ألا يخضع أي فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر. فثمة دائما سلطة عليا ـ هي سلطة الدولة ـ يلجأ إليها الأفراد عندما تنتهك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك.

هذه السلطة هي التي تطبق القانون وتحفظ الحقوق لكل الأطراف، وتمنع الأطراف من أن يطبقوا أشكال العقاب بأنفسهم. ومن ثم فإنها تجعل من القانون أداة تقف فوق الأفراد جميعا.

ومن خصائص الدولة المدنية أنها تتأسس على نظام مدني من العلاقات التي تقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، والثقة في عمليات التعاقد والتبادل المختلفة.

إن هذه القيم هي التي تشكل ما يطلق عليه الثقافة المدنية، وهي ثقافة تتأسس على مبدأ الحوار والاتفاق ؛أي وجود حد أدنى من القواعد التي تشكل خطوطا حمراء لا يجب تجاوزها، على رأسها احترام القانون (وهو يشكل القواعد المكتوبة). وتأتي بعده قواعد عرفية عديدة غير مكتوبة تشكل بنية الحياة اليومية للناس، تحدد لهم صور التبادل القائم على النظام لا الفوضى، وعلى السلام لا العنف، وعلى العيش المشترك لا العيش الفردي ،وعلى القيم الإنسانية العامة لا على القيم الفردية أو النزعات المتطرفة.

ومن ثم فإن الدولة المدنية لا تستقيم إلا بشرط ثالث هو المواطنة المتساوية ويتعلق هذا الشرط بتعريف الفرد الذي يعيش على أرض هذه الدولة. فهذا الفرد لا يُعرف بمهنته أو بدينه أو بإقليمه أو بماله أو بسلطته, وإنما يُعرف تعريفا قانونيا اجتماعيا بأنه مواطن، أي أنه عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات. وهو يتساوى فيها مع جميع المواطنين. فإذا كان القانون يؤسس في الدولة المدنية قيمة العدل، وإذا كانت الثقافة المدنية تؤسس فيها قيمة السلام الاجتماعي، فإن المواطنة تؤسس في الدولة المدنية قيمة المساواة.

فالمواطنون يتساوون أمام القانون ولكل منهم حقوق وعليه التزامات تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه { لافرق بين عربي وعجمي الا بالتقوى }

فيما علق الفريق اجتماعه يوماً واحداً

بنعمر يدعو أعضاء فريق صعدة إلى التعاون والنظر إلى المستقبل

< صنعاء /سبأ

علق فريق قضية صعدة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل اجتماعه أمس، بناء على طلب من مكون المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، والذي قدمه، حسين حازب، وقرنه بضرورة اكتمال تشكيل هيئة رئاسة الفريق باختيار نائب للرئيس والمقرر، وتسليم محاضر الجلسات السابقة، بالإضافة إلى تحديد الكشف النهائي لأسماء أعضاء الفريق، وأسماء الغائبين وتوضيح الإجراءات حيالهم.

في هذه الأثناء عقدت لجنة النزول الميداني المنبثقة عن فريق قضية صعدة، اجتماعاً لها ناقشت خلاله مقترحات خطة النزول إلى المناطق والفئات والمكونات والجهات المستهدفة بهدف جمع الوثائق والمعلومات المتعلقة بجذور قضية صعدة.

إلى ذلك شارك مستشار أمين عام الأمم المتحدة، ومبعوثه إلى اليمن، جمال بنعمر، في جانب من اجتماع فريق قضية صعدة، وذلك للاطلاع على تطورات العمل في إطار الفريق والتحديات التي تواجه عمله.

وقد رحبت رئيسة الفريق نبيلة الزبير، بالمبعوث الأممي، فيما قدمت نائبة رئيس الفريق جميلة علي رجاء عرضاً موجزاً لما أنجزه الفريق خلال الفترة الماضية.. وتحدث رؤساء المكونات الممثلة في الفريق، مؤكدين في مداخلاتهم العزم على إنجاح أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والتعامل مع قضية صعدة بمسؤولية وطنية، وبروح الفريق الواحد بغض النظر عن الانتماءات السياسية والحزبية.

وشددت المداخلات على أهمية تنفيذ ما تبقى من النقاط العشرين، وإطلاق معتقلي الحراك والشباب وعودة النازحين والمهجرين، والإلتزام بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار، وعلى دور الأمم المتحدة لمساعدة حكومة الوفاق على تحقيق ذلك، وبما يهيئ الأجواء ويضمن استمرار مشاركة جميع الأطراف في الحوار.

من جانبه حث مبعوث الأمم المتحدة جمال بنعمر أعضاء فريق قضية صعدة على التعاون وتذليل الصعوبات، والنظر إلى المستقبل، باعتبار أن الهدف الأسمى لليمنيين جميعا هو طي صفحة الماضي، وإنصاف الضحايا فيما يخص قضية صعدة تحديداً، والعمل على إنجاز مواد دستورية تتعلق بالحقوق والحريات.

وأكد بنعمر أن موقف الأمم المتحدة في دعم اليمن نابع من قيم وأعراف دولية، ويهدف إلى إنجاح تجربة الحوار في اليمن، التي وصفها بالفريدة، وبأنها أول تجربة تجمع الأطراف وتطرح جميع القضايا على الطاولة.

وأشاد بنعمر بحكمة اليمنيين في تبني حوار شامل وبقدرتهم على تجاوز الصعاب، والخروج من الأزمة، كما أشاد بدور الشباب والقيادة السياسية في تحقيق التغيير والتداول السلمي للسلطة وتجنيب البلاد الدخول في حرب أهلية.

استمع إلى محاضرة عن دور الاعلام في مكافحة الفساد

الحكم الرشيد يقر النزول الميداني لمجموعات الفريق إلى أربع محافظات

صنعاء/ سبأ

أقر فريق عمل الحكم الرشيد في الاجتماع الذي عقده أمس برئاسة القاضية أفراح بادويلان، برنامج النزول الميداني لمجموعاته الثلاث إلى المحافظات، وحدد بداية الأسبوع المقبل موعدا لنزول المجموعات الثلاث إلى أمانة العاصمة ومحافظات: عدن وتعز وحضرموت الساحل، واستمع إلى محاضرة حول دور الإعلام في مكافحة الفساد.

وفي السياق ذاته قرر الفريق توزيع المجموعات الثلاث: العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، ومكافحة الفساد والشفافية، ودور الأحزاب والمنظمات وتوسيع المشاركة الشعبية، إلى (12) مجموعة مصغرة للقيام بمهمة النزول الميداني إلى أمانة العاصمة، ومحافظات: تعز وعدن وحضرموت الساحل ابتداء من مطلع الأسبوع المقبل.

وتضمنت خطط المجموعات الثلاث، والمجموعات المصغرة المنبثقة عنها، برنامجا للنزول إلى عدد من الوزارات والمؤسسات والجهات، وحددت الوزارات والمؤسسات والجهات التي يتعين لكل مجموعة مصغرة زيارتها.

تجدر الإشارة إلى أن فريق الحكم الرشيد هو أول فريق عمل في مؤتمر الحوار الوطني الشامل كان قد بدأ في تنفذ برنامج النزول الميداني، نهاية الأسبوع الماضي إلى عدد من المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بمحاور الفريق في أمانة العاصمة، ومن بينها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، واللجنة الوطنية للمرأة.

إلى ذلك استمع فريق عمل الحكم الرشيد في اجتماعه أمس إلى محاضرة حول دور الإعلام في مكافحة الفساد قدمها، رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، مصطفى نصر، تناولت دور الإعلام في صناعة الوعي وتغيير السلوك و الإعلام والفساد تقاطع الأهداف.. وعرض المحاضر نقاط التضاد الرئيسية بين الإعلام الحر والمستقل وبين الفساد وأدواته.. وتطر إلى واقع الإعلام في اليمن و آليات مكافحة الفساد من خلال وسائل الإعلام والصحافة الاستقصائية ودور الإعلام الجديد، في مكافحة الفساد والمعوقات التي تحد من التأثير الفاعل لوسائل الإعلام في مكافحة الفساد.

وخلصت المحاضرة إلى عدد من التوصيات التي دعت إلى تحسين البيئة القانونية والتنظيمية للإعلام من خلال تعديل قانون الصحافة والقوانين الأخرى، بما يرفع سقف حرية التعبير ويحد من العقوبات على الإعلاميين في قضايا النشر وإقرار مواثيق الشرف الصحفي والإعلامي، وبما يضع الحدود الفاصلة للمبادئ المهنية ويحد من السلوك غير الأخلاقي ومن الاستغلال السيئ لمهنة الصحافة.

وأوصى المحاضر أيضاً ببناء قدرات الكادر الإعلامي، لاسيما في مجال الصحافة الاستقصائية وكشف الفساد. وبإلزام المؤسسات والهيئات الرسمية بتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات، وتحرير وسائل الإعلام الرسمية من التبعية للحكومة وتحويلها إلى مؤسسات قومية تمارس الرقابة على الجميع، وسن تشريعات قانونية تضمن حرية امتلاك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وتحرير خدمة الإنترنت ودعم ومساندة النقابات والمنظمات غير الحكومة المعنية بالإعلام وتأهيل الإعلاميين.

تجربة بنك الأمل في تمويل المشاريع الصغيرة أمام التنمية المستدامة

واصل فريق التنمية المستدامة والشاملة في اجتماعه أمس برئاسة رئيس الفريق أحمد أبوبكر بازرعة، استماعه لإيضاحات من المسئولين في القطاعات الاقتصادية والتنموية المختلفة حول نشاطات تلك القطاعات في إطار سعي الفريق إلى بناء قاعدة بيانات معرفية عن الواقع الاقتصادي والتنموي في اليمن.

وفي اجتماع أمس عرض المدير التنفيذي لبنك الأمل للتمويل الأصغر محمد اللاعي، تجربة البنك في اليمن والذي بدأ بمزاولة نشاطه رسمياً في يناير 2009م كأول بنك للتمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

وتطرق اللاعي إلى الخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها في مجال التمويل، والادخار، والتأمين، والتحويلات والصرافة والقروض والتعليم المالي للباحثين عن عمل .. مبدياً استغرابه لعدم اهتمام الحكومة بقطاع المشاريع الصغيرة، رغم حجم هذا القطاع الذي يسيطر على ما يزيد عن 95% من تركيبة الاقتصاد اليمني .. ورأى المدير التنفيذي لبنك الأمل للتمويل الأصغر أهمية صياغة رؤية وطنية لتنمية هذا القطاع لقدرته على خلق فرص عمل لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل.

فريق بناء الدولة يواصل استعراض رؤى المكونات بشأن نظام الحكم

< صنعاء /سبأ

واصل فريق بناء الدولة الاستماع إلى رؤى المكونات بشأن نظام الحكم بالدولة اليمنية الجديدة، في الاجتماع الذي عقده أمس برئاسة رئيس الفريق محمد مارم وبحضور نائبي الرئيس علي أبو حليقة ورنا غانم.

وقدمت الرؤى بشأن نظام الحكم من كل من: عضو فريق بناء الدولة عن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، عبدالرشيد عبدالحافظ، وعضوتي الفريق عن مكون المرأة، ثريا دماج ونهلة العولقي، وعضوي الفريق عن مكون الشباب: سلطان الرداعي وبلقيس العبدلي، وعضو الفريق عن مكون الحراك، علي عبدالكريم، وعضو الفريق عن التجمع الوحدوي اليمني، أحمد كلز، وعضو الفريق عن قائمة الرئيس، خالد عبدالواحد، وعضو الفريق عن حزب العدالة والبناء، عبدالعزيز جباري.

هذا وقد خصص الفريق جانباً من الاجتماع لمناقشة الرؤى المقدمة، قبل أن ينتقل إلى إجراء مناقشات بشأن منهجية النزول الميداني المقرر أن ينفذها الفريق خلال الأيام القادمة.

فريق المصالحة الوطنية يستمع إلى تقارير حول المعتقلين والمخفيين قسراً

بنعمر: لا توجد وصفات جاهزة للحوار والحل بيد اليمنيين

صنعاء / سبأ

أكد المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن، جمال بنعمر، أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ستركز على المبادئ والأسس التي سيتم على أساسها صياغة الدستور الجديد.

وقال بنعمر خلال حضوره أمس جانباً من اجتماع فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني الذي عقد أمس برئاسة رئيس الفريق الدكتور عبد الباري دغيش، إن عمل هذا الفريق سيساهم في خلق إجماع وطني حول سياسة متكاملة لكيفية التعامل مع الماضي ليس بشكل جزئي ولكن بشكل شمولي يشمل جميع القضايا.

وأضاف: إن ما يميز مؤتمر الحوار الوطني هو الشفافية، والمشاركة الفاعلة لجميع الأطراف، إلى جانب أنه لا توجد وصفة جاهزة فالمؤتمرون هم صانعوا القرار".

مؤكداً أن مواضيع فريق العدالة الانتقالية من المواضيع والنقاط الحساسة، إذ من خلال تجارب عدد من الدول فإنه لا يمكن حلها بين عشية وضحاها، إلى جانب استحالة حلها إلا في حالة الإجماع.

معتبراً أنه من الطبيعي أن تختلف الآراء في هذا الموضوع وهذا ما لاحظناه في حالات مختلفة في دول مرت بمراحل انتقالية وبالخصوص في الدول التي حصلت فيها نزاعات وفي دول كان المخرج حلا تفاوضيا، كما لا توجد وصفة جاهزة يمكن أن يقدمها أحد لكيفية حل هذه المعضلة فلكل بلد خصوصيته ولكل بلد تاريخه وثقافته، ولا يمكن إقحام أي تجربة نجحت في أي بلاد على اليمن، كما أنه لا يمكن لأطراف خارجية أن تأتي بالحل السحري فالحل لن يأتي إلا باليمنيين".

وتطرق بنعمر إلى مهمة فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني، مشيراً إلى أنها تتركز حول كيفية التعاطي مع قضايا النازحين واسترجاع الأراضي والإرهاب والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والقضايا ذات البعد الوطني في الدستور الجديد، داعياً في هذا السياق إلى التمييز بين مخرجات عمل اللجنة التي تتعلق بقضايا الدستور ومخرجات تتعلق بسياسات أو تتعلق باقتراحات أو إصلاحات مؤسسية أو قانونية".

ولفت المبعوث الأممي إلى ما اعتبره إجماعاً في اليمن على عدد من القضايا، وإلى أن هناك أشياء كثيرة تجمعهم، والجميع يريد طي صفحة الماضي، والدفع إلى الأمام بعملية ترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد..ولفت كذلك إلى أنه لا يختلف أحد على حقوق الضحايا من جميع الأطراف من الشمال إلى الجنوب في ما يخص التعويض وجبر الضرر ومعرفة الحقيقة، والجميع يتفق على أنه يجب في المؤتمر الآن وفي العملية الدستورية البحث على السبل القانونية والإصلاحات القانونية والدستورية والمؤسساتية التي ستمنع حدوث هذه الخروقات التي حدثت في الماضي".

وقال: إن التحدي دائما هو إلى أي مدى يمكن التعامل مع الماضي بشكل يضمن المساءلة وحقوق الضحايا ولكن بشكل يقدم عملية المصالحة الوطنية والديمقراطية والحكم الرشيد وعملية التغيير التي اتفقتم عليها".

وأضاف ": التسوية لن تكون سهلة، ستكون هناك عراقيل وعقبات ولكن أثبتم أنتم اليمنيون أنكم قدمتم نموذجا مثاليا، ليس هناك بلد في منطقتنا العربية وحتى خارج هذه المنطقة الذي حصل فيها هذا الحوار الوطني الشامل البناء الذي يجمع جميع أطراف ومكونات المجتمع".

وكانت لجنة المخفيين قسراً المنبثقة عن فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني استضافت اليوم ممثلين عن منظمات وأسر عدد من المخفيين قسراً..واستمعت في هذا السياق إلى إيضاحات مقدمة من القاضية هالة سلطان القرشي عضو الرابطة اليمنية لأسر المخفيين قسراً، وسلوى علي قناف زهره مسئولة التوثيق والإعلام في الرابطة واللتين أخفيا والديهما قسراً في عام 1978م.

وطالبت القرشي الاستشعار بالمعاناة التي يتجرعها أهالي المخفيين قسراً، وإلى أن تعكس تلك المعاناة في قانون العدالة الانتقالية، وبما يسهم في تجاوز الآثار المترتبة على هذه الظاهرة والانتقال إلى يمن جديد صاف من الخلافات .

وحذرتا من خطورة التمادي في الاستمرار بإهمال هذه القضية الوطنية وضرورة تلافي أضرارها قبل استفحال آثارها وبما لا يمكن احتواؤه مستقبلا.

واستعرضتا نشاط الرابطة اليمنية لأسر المخفيين قسراً، وقدمتا للجنة كشوفات ووثائق بـ28 شخصا مخفيين قسراً ملفاتهم مكتملة، إلى جانب كشوفات بالبلاغات التي تلقتها الرابطة لما ما يقارب (150) شخصاً كقاعدة بيانات أولية يمكن لأعضاء اللجنة في المؤتمر الاستعانة بها في مهامهم.

واستمع أعضاء اللجنة إلى إيضاحات من رئيس المجلس العام لمعتقلي الثورة الصحفي عبدالكريم ثعيل الذي تم اخفاؤه قسرياً في أكتوبر 2011م، على مدى شهرين، قدم خلالها نبذة عن إنشاء المجلس والأنشطة التي تم تنفيذها.

وقال :" هناك عدد من الجوانب الضرورية في موضوع المخفيين قسراً أبرزها جبر ضررهم واعتراف الجاني بجريمته وتخليد ذكراهم والإصلاح المؤسسي من خلال إصلاحها واستبعاد كل المتورطين بقضايا الانتهاكات بغرض تقديم نوع من المعالجة النفسية لأهالي الضحايا وللضحايا أنفسهم، وذلك بعد أن يتم البحث في السجون والكشف عن الحقائق ليتبين ما يترتب بعدها من اعتراف ومن اعتذار وبعد ذلك يكون للجاني أو للضحية وأهالي الضحية الحق في اتخاذ الإجراءات إما العفو أو العقوبة أو تطبيق الشرع أو المصالحة الوطنية".

وقدم للجنة بياناً بأسماء (17) مخفياً قسرياً تم التأكد منهم، مشيراً إلى أن المجلس تلقى نحو 156 بلاغا منذ إنشاؤه.

كما قدم بياناً بـ (19) معتقلا في سجن حجة تم اختطاف شهودهم قبل 3 أسابيع، إلى جانب تقديم كشف بستة معتقلين في سجون مختلفة، وكذا تقديم ورقة عمل تعبر رؤية المجلس لمعالجة قضية المخفيين قسرياً.

وكانت مقررة الفريق شذى الحرازي قد قدمت في جلسة عامة للمجموعات الست التابعة لفريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني عرضاً لمقترحات النزول الميداني لأعضاء الفريق المقدم من الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني.